

Provisional
For participants only
3 July 2018
Arabic
Original: English

لجنة القانون الدولي الدورة السبعون (الجزء الأول)

محضر مؤقت للجلسة ٣٤٠٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

المحتويات

الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للجنة (تابع)

حوار مع اللجنة السادسة

حلقة النقاش الأولى: لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة: التحديات الهيكلية

حلقة النقاش الثانية: لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة: تأملات في التفاعل في الماضي والمستقبل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصنّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08129 (A)



الحضور:

الرئيس:

الأعضاء:

السيد فالنسيا - أوسبينا
 السيد أرغيلو غوميس
 السيد أوريسكو
 السيد سيسى
 السيدة إسكوبار إرنانديز
 السيدة غالفو تيليس
 السيد غوميس - روبليدو
 السيد غروسمان غيلوف
 السيد حسونة
 السيد حمود
 السيد هوانغ
 السيد جالوه
 السيدة ليتو
 السيد موراسي
 السيد ميرفي
 السيد نغوين
 السيد نولتي
 السيدة أورال
 السيد الوزاني الشاهدي
 السيد بارك
 السيد بيتز
 السيد بيتريتش
 السيد راجبوت
 السيد راينيش
 السيد رودا سانتولاريا
 السيد سابويا
 السيد شتورما
 السيد تلادي
 السيد فاسكيس - بيرموديس
 السيد واكو
 السير مايكل وود
 السيد زاغايونوف

الأمانة:

السيد ليوبلين

أمين اللجنة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

احتفال بالذكرى السنوية السبعين للجنة (تابع)

حوار مع اللجنة السادسة

السيد بالنسيا - أوسينا (رئيس مشارك): تكلم بصفتي رئيس لجنة القانون الدولي فرحب بالمشاركين قائلاً إنه من محاسن الصدف أن يكون الحدث الرئيسي للجلسة الحالية من مراسم الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتشكيل اللجنة حوار بين أعضاء اللجنة وممثلي اللجنة السادسة للجمعية العامة. وسيجري ذلك الحوار على امتداد حلقتي نقاش متتاليتين تعقدان مباشرة عقب الملاحظات الاستهلاكية.

وقد دأبت لجنة القانون الدولي، منذ انعقاد دورتها الأولى في عام ١٩٤٩، على تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة تبلغها فيه بالأعمال التي نفذتها في دورتها السنوية. وقد اتخذت اللجنة السادسة في تقرير لجنة القانون الدولي هيئة مناقشة مواضيعية اجتذبت عدداً من المستشارين القانونيين من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وكذلك من وزارات خارجية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للمشاركة في المناقشة، وقد حضر عدد ملحوظ منهم الجلسة الحالية. وكانت المناقشة التي دارت في اللجنة السادسة وكذلك قرار الجمعية العامة، دليلاً ملموساً على العلاقة الوثيقة القائمة بين اللجنة، وهي هيئة خبراء، وبين الهيئة الأم، المؤلفة من ممثلين عن حكومات الدول الأعضاء.

وهي علاقة معترف بها في النظام الأساسي للجنة القانون الدولي ومعلم أساسي في أساليب عملها، ويضفي طابعاً فريداً على ذلك العمل الذي أتيت للدول الأعضاء على امتداد وجوده فرصة التعليق على نواتج لجنة القانون الدولي. كما متاح لهم في كل سنة، فرصة تناول التقرير السنوي للجنة في هيئة فصول مفردة أو تقرير سنوي مكتمل، سواء كان ذلك شفويًا في اللجنة السادسة أو كتابيًا، وتستطيع الدول الأعضاء أيضاً تقديم تعليقات وملاحظات، علاوة على تقديم الأدلة على ممارساتها من خلال الرد على أسئلة محددة موجهة إليها في الفصل الثالث من التقرير. وعندما تنهي اللجنة موضوعاً في مرحلة القراءة الأولى، تُقدّم مرة أخرى طلبات تعليقات وملاحظات عليه إلى الدول، ومن ثم تأخذ تلك التعليقات والملاحظات في الحسبان أثناء نظرها في الموضوع المعني في مرحلة القراءة الثانية. وعلى غرار ما أكدته رؤساء اللجنة السابقون، يعتمد

نجاح عمل اللجنة، الذي يتمحور حول الممارسة، على الحوار المستمر مع اللجنة السادسة بقدر ما يعتمد على التعاون من الحكومات، في هيئة تعليقات وملاحظات كتابية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بممارسات الدول نفسها. وتولي اللجنة تلك الإسهامات أهمية كبيرة لدى ممارسة أنشطتها، لأنها تكفل ألا يكون عملها مستنداً بشكل حصري على الصياغات النظرية. ويؤمل في أن يكون الحوار الدائر في هذه الجلسة حافزاً لمواصلة شحذ الأذهان في سبيل إيجاد طرائق لتعزيز العلاقة بين الهيئتين.

وتتضح أبعاد هذه العلاقة على وجه الخصوص حينما يتعلق الأمر بالصياغة النهائية لتقارير اللجنة. وفي ذلك الصدد، يتسم نص المادة ٢٠ من النظام الأساسي للجنة بأهمية ملحوظة، إذ يقضي بأن يكون إعداد مشاريع التقارير في هيئة مواد فقط. بيد إن اللجنة كانت مع ذلك، تنحو باضطراد إلى تبني مشاريع أعمال وإكمالها تحت مسميات من قبيل "مبادئ" أو "استنتاجات" أو "مبادئ توجيهية" أو "بنود نموذجية" أو حتى "تقارير نهائية" لدراسات أو أفرقة عاملة. وتلك هي الأشكال التي ستستخدمها المنتجات النهائية لعدة مواضيع مدرجة في جدول أعمال اللجنة، ومن بينها أربعة قد اعتمدت في مرحلتي القراءة الأولى أو الثانية أثناء الدورة الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الألفية وحتى عام ٢٠١٤، دأبت اللجنة على أن تكون جميع توصياتها المقدمة إلى الجمعية العامة، بشأن جميع حزم مشاريع المواد النهائية التي تعرضها على الجمعية، بغرض أن تحيط الجمعية علماً بمشاريع المواد في قراراتها، وتضيف نسخة من نصوصها في هيئة مرفقات للقرارات المعنية، ومن ثم تنظر، في مرحلة لاحقة، في إمكانية وضع اتفاقية بالاستناد إلى مشاريع تلك المواد. وفي دورتها الثامنة والستين، ارتدت اللجنة إلى نمط ممارستها في فترة ما قبل الألفية، بأن قدمت إلى الجمعية العامة توصية مباشرة بشأن وضع اتفاقية على أساس مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث.

وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، كان تخلي اللجنة عن ممارستها السابقة محاولة منها للتآلف مع موقف الجمعية العامة المتصلب تجاه وضع اتفاقيات دولية بالاستناد إلى مشاريع مواد اللجنة النهائية، الذي صارت الجمعية العامة تفصح عنه بشكل مضطرب. وقد انعكس هذا الموقف بوضوح من واقع أن الجمعية العامة لم تعتمد، منذ عام ٢٠٠٤، أية اتفاقية على أساس مسودة نهائية مقدمة من اللجنة. وقد قدمت اللجنة إلى الجمعية

القانون الدولي. وكانت المرة الأخيرة التي اقترحت فيها اللجنة السادسة عقد مؤتمر دبلوماسي - المحفل التقليدي لإبرام مثل تلك الصكوك واعتمادها - بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، التي أعدت لجنة القانون الدولي نص نظامها الأساسي، والذي أصبح بدوره موضوع مفاوضات أخرى في سياق لجان مخصصة ولجان تحضيرية شكلت بناء على توصية من اللجنة السادسة.

ويتمثل الدور الثالث للجنة السادسة في بناء توافق الآراء. فقد يسرت اللجنة مثلاً، من خلال مشاورات غير رسمية، عقد المناقشات التي أفضت إلى اعتماد قرار مقبول بصفة عامة بشأن المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيقة الدبلوماسية ومركز الحقيقة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل. وواصلت اللجنة استخدام طرائق مثل الأفرقة العاملة والمشاروات غير الرسمية للمساعدة على بناء توافق في الآراء بشأن مسائل أخرى معينة.

وعلى مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، قدمت لجنة القانون الدولي إلى اللجنة السادسة ثمانية مشاريع منجزة، استخدمتها اللجنة في مراحل مختلفة من مناقشاتها. وكانت مهمة اللجنة السادسة هي كفالة نجاح احتتام تلك المناقشات وإكمال تلك الوثائق. ويتطلب القيام بمثل ذلك العمل، عبور مسارات يتعين خلالها معالجة اعتبارات قانونية وسياساتية، وغير ذلك من الاعتبارات، من أجل بناء توافق في الآراء والتوصل إلى اتفاق سياسي. وما ذلك بالأمر الهين، لكن اللجنة قادرة، من خلال العمل الجماعي في إطارها، ومواصلة أدائها دور منبر لبناء التوافق في الآراء والتوصل إلى اتفاقات سياسية، على أن تسهم بقدر ملموس في التوصل إلى اتفاقات بشأن بعض أهم المسائل المعروضة عليها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك درجة ملحوظة من الروح المهنية والمسؤولية الجماعية داخل اللجنة، وكذلك روح التعاون الإيجابي التي سادت وسط جميع الأعضاء. وكانت تلك الصفات رصيلاً هاماً للجنة وهي تعمل مع لجنة القانون الدولي على تيسير بناء توافق في الآراء بشأن قضايا هامة في مجال القانون الدولي.

السيد فالنسيا - أوسينا (رئيس مشارك): قال إن الفترة المتبقية من الجلسة ستخصص لحلقات النقاش. وأوضح أنه تقرر عقد حلقتي مناقشة؛ وسيتركز اهتمام أولاهما، التي يدير هو النقاش فيها، على التحديات الهيكلية التي تواجهها اللجنتان، بينما ستطرح في الحلقة الثانية موضوعات للتفكير بشأن التفاعل بين اللجنتين، حاضره

العامة خلال فترة العشرين عاماً الماضية، تسعة مشاريع نهائية تتعلق بمواضيع مختلفة، وكان الغرض منها جميعاً هو أن تكون بمثابة أساس لوضع اتفاقية دولية.

ومن جانبها ردت الجمعية العامة بالاختصار على تنفيذ صيغ توصيات اللجنة من خلال قرارات تعتمدها بصورة دورية - كل ثلاث سنوات بصفة عامة - مع تكرار تأجيل النظر في التوصيات التي ينبغي أن تتحول مشاريعها النهائية إلى اتفاقيات دولية، ربما إلى أجل غير مسمى، مثل ما حدث مؤخراً في إحدى الحالات. وهي حالة مزرية لتسيير الأعمال، استدعت اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وفعالة من قبل الجمعية العامة عن طريق اللجنة السادسة.

السيد غفور (رئيس مشارك): تحدث بصفته رئيساً للجنة السادسة، قائلاً إن العلاقة بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، علاقة عضوية وتكافلية. وإن اللجنة السادسة تؤدي عدداً من الأدوار الهامة، منها ثلاثة يرغب في تسليط الضوء عليها. أولاً، إنها تؤدي دورها التقليدي في هيئة منتدى يناقش فيه صناع السياسات المسائل القانونية، بوصفها إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة. ويتجلى دورها في صنع السياسات في نهاية المطاف من خلال القرارات التي تعتمدها، والتي تكون نتيجة مشاورات وافية ومتأنية وواسعة النطاق، ومفاوضات تنطوي على عمليات تفاعل ضافية بين ممثلي اللجنة والمستشارين القانونيين من عواصم البلدان.

وينطبق هذا بصفة خاصة على المناقشات المتعلقة بالتقارير السنوية للجنة القانون الدولي، التي تجسد العلاقة الوثيقة القائمة بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. ويعتبر التفاعل بين الهيئتين إحدى السمات التي ينفرد بها "أسبوع القانون الدولي" الذي تنظمه لجنة القانون الدولي، والذي انعقد إبّان انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة. ويتمثل الغرض من المناقشات والمفاوضات المتعلقة بتقرير لجنة القانون الدولي، في وضع إرشادات واضحة تساعد على اتخاذ القرارات السياسية بشأن المسائل المتصلة بعملها.

والدور الثاني الذي تؤديه اللجنة السادسة هو دور منتدى للتفاوض. وقد أنتجت اللجنة على مر السنين، من خلال أفرقتها العاملة وهيئاتها الفرعية، عدداً من الصكوك الهامة، التي اكتمل بعضها بالاستناد إلى مشاريع صيغت بناء على عمل لجنة القانون الدولي. وخير دليل على ذلك هو أن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية قد أجزى مفاوضات الفريق العامل الجامع التابع للجنة السادسة على أساس مشاريع مواد أعدتها لجنة

إلى ٢٣ من النظام الأساسي. بيد أن لجنة القانون الدولي كانت قد اتخذت مسبقاً موقفاً يتلخص في أن التمييز على أساس القانون بين هذين المفهومين غير قابل للتطبيق، ومن ثم أقدمت على دمجهما واستخدام إجراء مفرد موحد. وقد شخّصت اللجنة بشكل متكرر نتائج عملها بشأن المواضيع التي تحال إليها، على أنه يتضمن كلاً من التطوير التدريجي والتدوين، قائلة إنه أمر غير عملي أن تصف كل مسودة نص تعتمد مؤقّتاً بأنها تعكس هذا المفهوم أو ذاك منهما. غير أن بعض أعضاء اللجنة، ولا سيما خلال فترتي الخمس سنوات الماضيتين، أظهروا عداًهم لتلك الممارسة المترسّخة. وأعربوا عن رأيهم بأنه من المستصوب جداً أن تعمل اللجنة على تنبيه الدول من خلال التحديد الواضح لماهية أي نص يعتبرون أنه يشكل تطويراً تدريجياً، وبخاصة حينما يتكون المنتج النهائي للجنة من مجموعة مشاريع مواد.

السيد الأبرون (فرنسا): عضو حلقة نقاش: قال إن بلده يعلّق أهمية خاصة على لجنة القانون الدولي بوصفها جهازاً مكلفاً بمهمة حيوية هي تدوين وتطوير القانون الدولي. ويشكل الامتثال للقانون الدولي أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية لفرنسا، وعاملاً رئيسياً في نظامها القانوني الوطني. وفي الواقع، كان أول عضو فرنسي في لجنة القانون الدولي، السيد سيل، هو من حضّر على أن يكون الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦، تجسيداً لنظام الأحادية الدستورية. ويفسر هذا سبب ارتباط فرنسا الوثيق باللجنة ومشاركتها الفعالة في عملها منذ إنشائها.

ولا شك في أن العلاقة بين اللجنة والدول الأعضاء عامل حاسم في نجاح اللجنة. ومع ذلك، أثير عدد من المسائل في السنوات الأخيرة، شملت في بعض الأحيان التساؤل عمّا إذا كان من المستصوب أن تحافظ اللجنة على تشكيلها الحالي. وكانت نقطة البداية لديه هي دراسة مسألة تطوير العلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول الأعضاء. ثم انتقل إلى التحديات الهيكلية الماثلة أمام اللجنة، وانتهى بطرح بعض الآراء عن كيفية مواجهة تلك التحديات.

وقال عن مسألة تطوير تلك العلاقة، إن وشائج تنظيمية قوية تربط اللجنة مع الدول الأعضاء، وقد تعود جذورها إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٧٤، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الذي نص على إنشاء اللجنة. وتشكلت اللجنة من أعضاء انتقبتهم الجمعية العامة من قوائم مرشحين قدمتها الحكومات. وقد سبق أن مثل بعض أعضاء لجنة القانون الدولي حكوماتهم في اللجنة السادسة،

ومستقبله، ويدير النقاش فيها السيد غفور. وقال إن فريق المتحاورين في كل حلقة سيضم أربعة أفراد، هم مستشار قانوني من إحدى عواصم الدول وعضو من إحدى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، علاوة على اثنين من أعضاء لجنة القانون الدولي. وإنه في إثر الملاحظات التي يقدمها المتحاورون في الحلقتين، سيفتح الباب لمناقشة تحاورية.

حلقة النقاش الأولى: لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة: التحديات الهيكلية

السيد بلنسيا - أوسينا (رئيس مشارك): تحدث بوصفه ميسراً فقال إنه يتعين على المشاركين في الحلقة، تناول العلاقة بين الهيئتين، مع التركيز على التحديات الهيكلية الماثلة أمام تطوير القانون الدولي وتدوينه بشكل مضطرد. ومن جانبه هو، قال إنه يفضل تحديد نغمة المناقشة بالرجوع إلى الأحكام ذات الصلة في النظام الأساسي للجنة القانون الدولي. وأردف أنه يجدر قبل ذلك، ذكر أن المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من النظام الأساسي، حين وصفنا مهام كل من الجمعية العامة ولجنة القانون الدولي وطبيعتهما التكاملية، تطرقتا إلى التطوير التدريجي قبل ذكر التدوين. وينطبق الأمر نفسه على عنوان قرار الجمعية العامة ٩٤ (١) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه لجنة تضم سبعة عشر عضواً من بين عضوية الأمم المتحدة، وكلفتها بدراسة "الأساليب التي ينبغي أن تشجع الجمعية العامة بها التطوير التدريجي للقانون الدولي انتهاء بتدوينه". وقد جاء تشكيل لجنة القانون الدولي بناء على توصية اللجنة المعنية بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، المعروفة باسم "لجنة السبعة عشر".

وشرحت المادة ١٥ من النظام الأساسي للجنة القانون الدولي اثنتين من مهام اللجنة المحددة في الفقرة ١. فقد جاء فيها أن تعبير "التطوير التدريجي للقانون الدولي" يستخدم لأغراض تيسير الأمور، بحيث يعني إعداد مشاريع اتفاقيات بشأن موضوعات لم ينظمها القانون الدولي أو لم يكمل تطويرها بشكل مناسب في ممارسات الدول. وبالمثل، نصّت على أن تعبير "تدوين القانون الدولي" يستخدم تيسيراً للدلالة على المعنى الأدق لتعبير ملاءمة صياغة قواعد القانون الدولي وتنظيمها في المجالات التي توجد فيها بالفعل ممارسات واسعة للدول وسوابق ونظريات.

وورد وصف المراحل المختلفة التي يجب أن تتبعها لجنة القانون الدولي في الوفاء بالمهام جميعها، في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨

في حين أن البعض الآخر قد سبق لهم أو ما زالوا يؤدون وظائف رسمية لحكوماتهم بالتزامن مع عضويتهم في لجنة القانون الدولي.

وقد سنحت الفرصة للدول كي تعرب عن آرائها في مراحل مختلفة من عمل اللجنة. وهي تستطيع اقتراح مواضيع للجنة لكي تنظر فيها، على الرغم من الاعتراف بأنها لا تفعل ذلك إلا لماماً؛ كما تستطيع أن تلقي بثقلها وراء موضوع معين لينال الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الدول بيانات ومعلومات مفيدة لمشاريع اللجنة؛ وهي تتلقى تقرير لجنة القانون الدولي سنوياً وتتاح لها فرصة التعليق عليه خلال المناقشة التي تجري في اللجنة السادسة؛ ولها الكلمة الأخيرة في الإجراءات التي تتخذ بشأن المنتجات النهائية للجنة القانون الدولي؛ كما تشارك في التفاوض بشأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وعند التوقيع أو التصديق عليها، حينما يكون المنتج النهائي للجنة في هيئة مشروع اتفاقية.

ويتمثل أحد العوامل الرئيسية لنجاح المنتجات النهائية في مدى اهتمام اللجنة بتطلعات الدول الأعضاء بصرف النظر عما إذا كانت منتجاتها متعلقة بالتدوين أو بالتطوير التدريجي للقانون الدولي. وهو شيء متأصل في ولاية اللجنة المتعلقة بالتدوين، التي تقتضي منها إجراء دراسة مفصلة لممارسات الدول وآرائها. وتقتضي عملية التدوين أيضاً جمع المعلومات بشأن الموضوع قيد البحث بغية وضع معادلة متعددة العناصر تجسد أفضل صورة متجانسة لممارسات الدول في مجال بعينه. وزاد من تعقيد المسألة تنوع الثقافات والنظم القانونية في العالم، واعتمادها الجلي من ثم على جهود المقرر الخاص. وكان لأخذ توقعات الدول أيضاً في الاعتبار أهمية كبيرة لولاية اللجنة الأخرى، أي تطوير القانون الدولي بشكل مضطرد. وفي سياق تلك العملية، اتسمت البيانات والمعلومات المقدمة من الحكومات، بجانب رغباتها التي أعربت عنها، وحوار اللجنة مع الوفود في اللجنة السادسة، بأهمية كبيرة في مساعدة الجمعية العامة على تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن نصوص اللجنة المكتملة، سواء كان ذلك في هيئة عدم اتخاذ أي إجراء، أو الإحاطة علماً بالنص المعني أو استخدامه أساساً للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية. وقد كانت نوعية العلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول الأعضاء عاملاً مساعداً مكن اللجنة من الإسهام في إبرام اتفاقيات دولية رئيسية في الماضي.

ويمكن تبرير النتائج الأكثر تواضعاً التي حققتها اللجنة في السنوات الأخيرة بشكل جزئي من خلال التحديات التي تواجهها في

تلك العلاقة بسبب عدة عوامل. ويتصل العامل الأول بالوسائل المحدودة المتاحة للدول من أجل مواكبة أعمال اللجنة والمشاركة فيها بفعالية. واستدعت كفاءة نجاح متابعة التقدم المحرز في مناقشات اللجنة السادسة بشأن التقرير السنوي للجنة القانون الدولي أن تحشد الدول موارد كبيرة، بما في ذلك الموارد البشرية اللازمة لضمان وجود واحد أو اثنين من الممثلين في اجتماعات اللجنة، علاوة على إجراء البحوث المكثفة اللازمة للتحضير لتلك الاجتماعات. ومن المهم أيضاً أن تبلغ الدول اللجنة بالملاحظات ذات الصلة بالمواضيع المختلفة التي تطلب اللجنة معلومات بشأنها في كل عام في الفصل الثالث من تقريرها السنوي. غير أن تزايد عدد المواضيع التي تعالجها اللجنة يشكل تحدياً واضحاً أمام قدرة الدول واللجنة نفسها على النظر بشكل متعمق في تلك المواضيع.

ويتصل العامل الثاني بقصور الموارد المتاحة للجنة من أجل فهم الممارسات والثقافات والآراء المتنوعة للدول وأخذها في الاعتبار. أما أكبر المخاطر التي تهدد اللجنة فهي إمكانية أن تركز أساس عملها العالمي في عدد قليل جداً من الآراء أو الثقافات أو اللغات، بل ربما في مسألة واحدة. ولذلك يتطلب الأمر بذل جهد خاص لكفالة أن يتلقى المقرر الخاص معلومات عن التطورات التي تطرأ على أكبر عدد ممكن من النظم القانونية.

ويتعلق العامل الثالث بالعدد الكبير من المواضيع التي تنظر فيها اللجنة، بما في ذلك نظرها في ٩ مواضيع في الدورة الحالية و ١١ موضوعاً في الدورة التاسعة والستين. ومن البديهي أن زيادة عدد المشاريع والمواضيع لا يتيح إمكانية النظر بصورة متعمقة فيها جميعاً، وقد يعوق تقدم عمل اللجنة.

وعلاوة على عدد المواضيع، هناك مضمونها الذي قد يثير التساؤلات؛ نظراً إلى أن نجاح عمل اللجنة يتوقف على اختيارها مواضيع ذات جدوى حقيقية للدول - أو مواضيع لا تثير معارضة شديدة جداً - ومن النوع الذي يستقطب متابعتها طوعاً، كأن يكون في هيئة اتفاقية مثلاً. وقد أكملت اللجنة منذ إنشائها في عام ١٩٤٧، مشاريع بشأن عدد كبير من المواضيع النظرية لفروع القانون الدولي الكلاسيكية. بيد أن بعض المواضيع التي أدرجت في برنامج عملها خلال السنوات القليلة الماضية قد تكتنفها بعض الشكوك من حيث المردود، لأنها لا تعكس احتياجات حقيقية أو تتطلب مستوى من الخبرة الفنية غير متوافر لدى الوفود في اللجنة السادسة.

الدول عدة مواضيع جديدة في عام ٢٠١٧، ويؤمل أن يستمر هذا الاتجاه. ومن المهم أيضاً أن تقدم الدول أسماء المرشحين الذين يستوفون الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للجنة بوصفهم أشخاص معترف بكفاءتهم في مجال القانون الدولي. وأخيراً، من المهم للدول الأعضاء دعم عمل اللجنة عن طريق مدها بالمعلومات، ومن خلال إجراء حوار متواصل معها. على سبيل المثال من خلال التعاون مع الأوساط الأكاديمية، مثلما فعلت شعبة التدوين عند إعداد مذكرة بشأن إيجاد سبل ووسائل لتعزيز توافر أدلة القانون الدولي العرفي بشكل أيسر (A/CN.4/710).

وفي الختام، أعرب المتحدث عن الأمل في أن تسفر الجهود المبذولة من قبل كل من اللجنة والدول الأعضاء، عن التزام قوي بقيام حوار بناء بين الطرفين. وظلت نقطة ذروة الحوار هي مناقشة اللجنة السادسة للتقرير السنوي للجنة القانون الدولي، الذي عقد في محفل متميز بسبب وجود عدد كبير من المستشارين القانونيين القادمين من عواصم الدول الأعضاء إلى نيويورك. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يتواصل عقد اجتماعات لجنة القانون الدولي في جنيف، بغية توفير أفضل الظروف لعملها.

السيد حمود (لجنة القانون الدولي): عضو حلقة نقاش: قال إن الذكرى السنوية السبعين لتشكيل لجنة القانون الدولي يمثل معلماً هاماً في مسيرة تطوير القانون الدولي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقال إن اللجنة قد أدت دوراً رئيسياً في كثير من مجالات القانون الدولي، بما في ذلك قانون المعاهدات، وقانون البحار، والقانون الدبلوماسي والقنصلي، والقانون الجنائي الدولي والقانون المتعلق بخلافة الدول. كما كان عملها عاملاً أساسياً في عملية وضع القوانين الدولية في المجالات الأخرى.

وفي وقت إنشاء اللجنة وصياغة المادة ١٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة، كانت بعض جوانب القانون الدولي قد وضعت بالفعل عن طريق الممارسة، مما أتاح تدوين الأنظمة النظرية. ومع ذلك، أدى بُعد نظر من تولى صياغة المادة ١٣ (١) من النظام الأساسي للجنة إلى إدراك أن أهمية التطوير التدريجي للقانون الدولي لا تقل عن أهمية تدوين القانون الدولي العرفي. وهذا هو السبب في تضمين المادة ١٥ من النظام الأساسي وصفاً قائماً بذاته لكل مصطلح. وأجازت المواد اللاحقة للنظام الأساسي للجمعية العامة والدول الأعضاء والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو الهيئات الرسمية المنشأة بموجب اتفاق حكومي دولي، أن تقدم مقترحات

ويُعنى العامل الرابع بالإجراءات التي تواجهها اللجنة - وربما الدول أيضاً في بعض الأوقات - وتجذبها بعيداً عن مشروع اتفاقية لصالح معايير كثيراً ما توصف بأنها "قانون غير ملزم". ومع ذلك فقد أثار ذلك المنحى المفهوم شكوكاً حول طبيعة عمل لجنة القانون الدولي وحول القانون الدولي نفسه، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى ناتج أكاديمي صرف يكون له أحياناً بعداً أيديولوجياً أو رمزياً، ولا تكون لديه القدرة على الحفاظ على مصلحة الدول حينما لا تعكس تلك المنتجات تطلعاتها ورغباتها أو ممارستها. كما أن الرغبة التي أعربت عنها اللجنة ومقرريها الخاصين عن أنه يجب أن يكون مفهوم أي مشروع بمثابة الأساس لصياغة اتفاقية، تعني ضمناً أن المنتج النهائي يجب أن يكون توافيقاً بقدر كافٍ - علماً بأن أفضل طريقة لكفالة ذلك هي الحوار بين اللجنتين - وأن يعكس توقعات الدول الأعضاء.

وانتقل المتحدث إلى بعض أفكار متعلقة بتحسين العلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول الأعضاء، وقال، أولاً، إنه ينبغي أن تعيد اللجنة التركيز على ولايتها الأساسية، وهي القانون الدولي العام. ولا شك في أنه من باب الخيال أن نتوقع من لجنة القانون الدولي العمل بفعالية على مواضيع شديدة التخصص أو ذات طبيعة تقنية خالصة. ثانياً، ينبغي أن تجري اللجنة بعض الإصلاحات العملية، بما في ذلك حصر عدد المواضيع المدرجة في برنامج عملها في أربعة أو خمسة مواضيع. فمن شأن ذلك أن تستطيع اللجنة التقدم بسرعة أكبر بشأن كل موضوع، أو على الأقل النظر في كل موضوع بمزيد من التعمق، وأن تيسر الحوار مع الدول، دون أن تستنزف قدرتها على النظر في مقترحات اللجنة.

ثالثاً، ينبغي أن تعتمد اللجنة النهج الأكثر قبولاً على الصعيد العالمي قدر الإمكان، من أجل تعزيز قدرتها على فهم الممارسات والسوابق القضائية في مناطق العالم المختلفة، وأن ترصد بصرامة مجموعة أنظمتها الخاصة بشأن لغات العمل. وبناء على ما سبق، فإن استخدام ولو اثنتين فقط من لغات العمل سيؤدي إلى تحقيق تحسن نوعي على الأقل في نواتج اللجنة الكتابية، وبخاصة في إطار لجنة الصياغة.

رابعاً، يتعين على الدول الأعضاء أن تعرب إلى اللجنة عن توقعاتها بمزيد من الوضوح، وتقدم المواضيع التي تفضلها في برنامج عمل اللجنة، مثلما فعلت بولندا مؤخراً في ما يختص بموضوع وجوب عدم الاعتراف بالحالات غير القانونية في القانون الدولي. وقد اقترحت

كفالة أن تحظى جميع منتجاتها بالقبول والتقدير الذي تستحقه، وأن تنال القيمة والأهمية القانونية الملائمة لها في نظر المجتمع الدولي.

وتشمل التحديات الماثلة أمام التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، أن اللجنة ليست الكيان الوحيد الذي يؤدي دوراً هاماً في تحديد ووضع أو بلورة أنظمة القانون الدولي، بالرغم من أنها منحت ولايتها من الجمعية العامة. وتشمل الهيئات الأخرى المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وهيئات المعاهدات، والمحاكم والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يعتبر دور اللجنة أمام المجتمع الدولي دوراً استشارياً، بل وتنويعاً في أحيان كثيرة.

ويتمثل تحدّي آخر في ضرورة أن تأخذ اللجنة في الحسبان أعمال الهيئات المتخصصة في مجالات تقنية معينة عند اختيار المواضيع التي تدرج في برنامج عملها، وعند تحديد طبيعة ومحتوى النواتج التي تحصل عليها من تلك المواضيع. وقد كان هذا دأبها في الماضي وستستمر على ذات النهج في المستقبل، لكن الطفرات العلمية والتقنية، إضافة إلى التحدي الذي تشكله التخصصات الفرعية في مجالات مختلفة مثل القوانين والقوانين العابرة للحدود الوطنية. وتستطيع اللجنة استغلال تلك التحديات من خلال التركيز على القيمة التي يمكن أن تضيفها إلى تطوير الأنظمة وتحديد اللوائح في أي مجال من مجالات القانون الدولي، دون أن تضعف قدراتها وتضعف نواتجها.

ولم تأت فكرة أن تقصر اللجنة جهودها على مجالات القانون الدولي العام نتيجة لخبرتها. فقد عكفت اللجنة على معالجة المواضيع المتخصصة على مر السنين، في مجالات من قبيل البيئة، وحقوق الإنسان وقانون الاستثمار. كما أن لعملها حجية سلطوية استشهدت بها المحاكم والهيئات القضائية، وهو يحظى بذات القيمة في ممارسات الدول والمنظمات الدولية. وقد ضمنت اللجنة مواضيع من القانون الدولي العام، بجانب مواضيع في مجالات متخصصة، في برامج عملها بنوعيهما طويل الأجل وقصير الأجل.

والتحدي الآخر هو ضرورة إقامة توازن بين التمسك بموقفها عند اختيار المواضيع المهمة للمجتمع الدولي وبين اتخاذ المواقف القانونية المبدئية تجاه جوهر تلك الأعمال. ولا يعني عمل اللجنة بشؤون الدول بشكل حصري؛ فهو يتعلق بالمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك المحاكم الوطنية والدولية والمنظمات الدولية وغير ذلك من هيئات الخبراء، وكذلك الأفراد، فهم المستفيدون النهائيون من عملها.

واتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التطوير المضطرد، بينما تركت للجنة مسؤولية إجراء دراسات استقصائية بهدف اختيار مواضيع التدوين.

ومع ذلك، فإن العملية قد أثبتت أنها مرنة بما فيه الكفاية على مر السنين، وكانت مشاريع اللجنة مزيّجة من التدوين والتطوير التدريجي. ويعود هذا بشكل جزئي إلى أن الخط الفاصل بين المهمتين غير واضح، ولا سيما من حيث تحديد الممارسة ذات الصلة التي يمكن أن تفيد في تحديد قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي باعتبارها جاهزة للتدوين. وفي ظل تلك الحالة، بالإضافة إلى أن الممارسات كانت مختلطة ومتناقضة في بعض الأحيان وأن التصريحات المستخدمة لتحديد قاعدة ما لم تكن واضحة بما فيه الكفاية، من حيث ما إذا كانت القاعدة المعنية من قواعد القانون الدولي العرفي أو من القواعد الناشئة، انطلمست الخطوط الفاصلة بين التدوين والتطوير التدريجي.

وفيما يتعلق بمواضيع معينة، كانت اللجنة برغم كل شيء تختار أحياناً تحديد ما إذا كانت القاعدة المقترحة أو الاستنتاج من باب التطوير التدريجي أو التدوين. وكانت تأخذ في الحسبان عند إجراء ذلك التقييم، عناصر رئيسية، مثل: وجهات نظر أعضائها، رجال القانون ذوي الخلفيات المهنية المتباينة؛ والتعليقات على مشاريع الأحكام، التي تشير إلى جوانب من قبيل النهج والمنطق والممارسة والسوابق والمبادئ؛ وردود فعل الدول والجهات الفاعلة الأخرى تجاه مشروع معين، وفق ما أعرب عنه في اللجنة السادسة أو في الردود على الاستبيانات التي أعدتها اللجنة.

ومن العناصر الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار عند إجراء ذلك التقييم، تصميم ناتج عمل اللجنة. فإذا كان مكوناً من مشاريع مواد تصلح للاعتماد في شكل معاهدة أو صك آخر ملزم قانوناً، فإن الخط الفاصل بين التدوين والتطوير التدريجي يصبح أقل أهمية. وإذا كان الناتج دراسة، انصب التركيز على حالة القانون الراهنة، وممارسة الدول، والسوابق القضائية وفقه القانون، مع تركيز أقل على تحديد أي الأحكام من باب التدوين وأيّها من باب التطوير التدريجي.

وخلاصة القول هي أن اللجنة لم تأخذ بأي نهج مفرد، بل استخدمت مزيّجاً من العناصر لتحديد مدى جدوى العمل على التمييز بين التدوين والتطوير التدريجي. وقال السيد حمود، من واقع خبرته، إن ما يهم لعمل اللجنة ليس هو التمييز بين هذا وذاك، بل

تقديرها للفرص التي حظيت بها لتتفاعل مع اللجنة بشأن ما لديها من مواضيع، بوصفها ممثلة لدولة جزرية صغيرة نامية. وقالت إنه على الرغم من تسليمها بأن مبادئ القانون الدولي العامة، التي فرغت اللجنة من النظر فيها، شديدة الأهمية لتيسير التفاعل وسط الدول في إطار المجتمع العالمي الأعم، فإن الدول تواجه أيضاً تحديات جديدة تطل وجودها، في ما يتصل بالدور المتنامي في ساحة القانون الدولي للكيانات من غير الدول.

وعلى غرار ما ذكر متحدثون مختلفون المشارب في الجلسة السابقة، فإن آفاق تطوير القانون الدولي شديدة التباين، فهناك تحديات تفرضها التعددية، وهناك نهج انفرادية ناشئة، وتهديدات نابعة من الإرهاب وجرائم أخرى عابرة للحدود الوطنية، ويجب التصدي لها. ويضاف إلى ذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدها، تواجه احتمالات خسائر وأضرار ناجمة عن تغير المناخ، من شأنها أن تحدث تغيرات جذرية في سلامتها الإقليمية. ويتربط على جزء من التزام اللجنة بالوفاء بتوقعات بعض الدول، أن تكون قادرة على معالجة بعض الشواغل الملحة لتلك الدول. ومن هنا تأتي ضرورة الخروج عن إطار الطريق ذي الاتجاهين الذي تعمل عبره اللجنتان، والنظر في احتياجات المجتمع الدولي بأكمله وفي طلبات الحالات العاجلة الماثلة أمامه، عند البت في كيفية معالجة بعض التحديات التي تنشأ عن تطوير القانون الدولي.

السيد بيتريتش (لجنة القانون الدولي): عضو حلقة نقاش: قال إنه على الرغم من أن الخطب التذكارية التي أقيمت في الجلسة السابقة قد بينت أهمية اللجنة وإنجازاتها البراقة، فهناك أيضاً عدد من التحديات التي تواجه اللجنة، والتي يرغب في تناول بعضها.

وأضاف أنه في وقت تشكيل اللجنة، كانت البشرية قد خرجت لتوها من أهوال الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأسست الأمم المتحدة، وكانت التوقعات عالية بشأن التضامن العالمي من أجل كفالة الأمن الجماعي واحترام سيادة القانون. وعلى بريق تلك الخلفية حظيت اللجنة باحترام مرموق، ونشأت آمال عظام بشأن نجاحها. فالعلاقات الدولية أقل تعقيداً، ونشأت حاجة للتدوين في مجالات أساسية من القانون الدولي، مثل مجال العلاقات الدبلوماسية، والمعاهدات، والعلاقات في مجال الملاحة البحرية، وكانت جميعها في ذلك الوقت محكومة بقواعد القانون الدولي العرفي. وانشغلت اللجنة خلال الأربعين عاماً الأولى من عمرها، بمساعدة الدول على تطوير التدريجي للركائز الأساسية للقانون الدولي المعاصر وتدوينه، وشمل

فالرفاه والأمن والرخاء والتنمية يمكن تحقيقها لشعوب العالم من خلال احترام القانون الدولي، ولا شك في أن اللجنة تحرز تقدماً في ذلك الاتجاه من خلال عملها.

السيدة فيلسون (بليز): عضو حلقة النقاش: قال إن العديد من النقاط التي كانت تعترم طرحها قد أثارها متحدثون آخرون. وأعربت عن تقديرها التي وصف بها السيد حمود صعوبة التمييز بين التدوين والتطوير التدريجي. فهي نقطة هامة عند النظر في دور اللجنة في سياق العملية التشريعية الكبرى متعددة الأطراف، التي أصبحت تتعمق صفتها الديمقراطية أكثر فأكثر. وأعربت المتحدثات أيضاً عن تقديرها للملاحظات التي أبدتها السيدة الابرون بشأن التحديات التي تواجه اللجنتين، والسبل الممكنة لمعالجتها. ولا شك في أن توقعات الدول ضرورية جداً بكل تأكيد، ولا سيما عند النظر في التحديات الهيكلية التي طالت العلاقة بين اللجنتين. وقدمت اللجنة السادسة إرشادات إلى لجنة القانون الدولي، وتحتم على لجنة القانون الدولي أن تعمل ضمن حدود معينة كي تكفل مشروعيتها منتجتها. وقد اتضحت تلك النقطة في مناقشة مسألة التمييز بين التطوير التدريجي والتدوين والتحفظات التي أبدتها بعض ممثلي الحكومات عن دمج المفهومين، على أساس أن التمييز بينهما ذو صلة بتحديد الكيفية التي قد ترغب فيها إحدى الدول لمتابعة توصيات اللجنة بشأن مشروع معين. ومن الضروري أن تولي اللجنة الاهتمام اللازم لمصالح الدول، من أجل كفالة التجاوب معها. ويرتكن مدى قيام لجنة القانون الدولي بذلك ضمن حدود معينة على ما تحيله اللجنة السادسة إليها.

ويسدو أن الكثير من التردد بشأن التركيز على التطوير التدريجي ناتج عن الرغبة في تجنب إضفاء صفة المشرعين على أعضاء لجنة القانون الدولي. فالمنحى إذاً هو تصنيفهم لما هو أقرب إلى مفهوم المدوّنين. لكن يجب الاعتراف بأن للقانون الدولي جانب شديد الأهمية، وأن عمل اللجنة موجهة إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول وهيئات التحكيم والأفراد والمحامين وغير الممارسين لمهنة معينة على حد سواء.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول تحظى بقدر غير قليل من الاهتمام، إلا أنه من الضروري توسيع نطاقه ليشمل المجتمع الدولي برمته. وقد اعترفت اللجنة فعلياً بأهمية تلك النقطة حين أعربت عن استعدادها للنظر في أية مواضيع قد تكون ذات أهمية للمجتمع الدولي عامة. وأعربت السيدة فيلسون عن عظيم

والدولي. وأعرب عن رأيه بأنه يتعين على الدول الصغيرة، على وجه الخصوص، استخدام القانون الدولي لبلوغ أهدافها، وأنه يجب عليها أن تشارك بفعالية في أنشطة صياغة ذلك القانون. ومن المؤسف أن اللجنة لم تشهد شيئاً من ذلك، فهي نادراً ما تتلقى تعليقات على عملها من أي بلد عدا البلدان الغربية. وقال المتحدث إن اللجنة تلقت طلباً من أجل النظر في بعض المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة تغير المناخ، معرباً عن أمله في أن يكون لديها ما يكفي من الجراءة لتنفيذ ذلك العمل.

وفي ما يتعلق بالمواضيع المستقبلية لعمل اللجنة وما إذا كان ينبغي أن تكون ذات طبيعة عامة أو محددة، رأى المتحدث أن بعض المواضيع العامة التي يمكن النظر في أمرها هي: مواضيع القانون الدولي ومصادر القانون الدولي، من قبيل المبادئ العامة للقانون. بيد أنه حين يمعن النظر على مدى أطول في المستقبل، فإنه يرى عدداً متزايداً من المواضيع ذات الطبيعة المحددة تلوح في الأفق. ويعود ذلك إلى أن الحياة على الصعيد الدولي أصبحت شديدة التعقيد، مما يستدعي وجود لوائح تنظيمية في عديد من المجالات التي تشمل البيئة والاتصالات والمعلومات والاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال لا الحصر. وقال المتحدث إنه لا يعتقد أن اللجنة بتشكيلها الحالي، ستكون قادرة، في الأجل الطويل، على معالجة مشاكل ذات طبيعة محددة وملحة للغاية في ذات الوقت. ومن الضروري بالتأكيد استكشاف سبل جديدة لإدماج معارف متخصصة في مجالات مثل الدعم التقني والعلمي في عمل اللجنة. وربما استطاعت اللجنة، بمعية الدول الأعضاء، النظر في تنفيذ بعض التغييرات على ذلك المنوال في المستقبل.

وأعرب المتحدث عن ضرورة معالجة مشكلة أخرى تتصل بمواضيع من النوع الذي يعتبره هو "ملوثاً بالسياسة" ولكنها مع ذلك ذات أبعاد قانونية لا مناص من مواجهتها؛ وتشمل توفير الحماية للأقليات والسكان الأصليين، وتحمل المسؤولية عن تلك الحماية وعن أعمال الحق في تقرير المصير. وأعرب عن اشتباهه في أن يكون عدد الانتهاكات المحتملة لتقرير المصير مرتفعاً جداً. فإن لم تكن لجنة القانون الدولي هي الهيئة الصحيحة لمعالجة تلك المسألة، فسيكون السؤال المطروح هو أية هيئة إذا تحوز قصب السبق. وأثيرت أسئلة أيضاً بشأن ما إذا كان يتعين ترك تلك القرارات لسلطة الدولة التقديرية المخصصة، أو ما إذا كانت تحتاج إلى بعض الإسهامات التقنية من وجهة نظر القانون الدولي.

ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قانون المعاهدات، والقانون الدبلوماسي، والقانون القنصلي، وقانون البحار، وقانون خلافة الدول.

بيد أن اللجنة لا تخلو من المشاكل في وقتها الراهن. وقد انتقد البعض تكوينها، زاعمين أن الأعضاء الذين يمثلون حكوماتهم في اللجنة السادسة لا يمكن أن يتمتعوا باستقلال كافٍ على نحو ما يقتضيه عملهم في اللجنة. وقال أحدهم إن موقفه المعارض نابع من خبرته في العمل بوزارة الشؤون الخارجية في بلده بجانب عضويته في لجنة القانون الدولي لأكثر من عشر سنوات. وأضاف أن هذه الحالة لم تؤثر بشكل سلبي على عمل اللجنة بشكل فعلي. وأعرب أيضاً عن معارضته للدعاء بأن أعضاء اللجنة من غير الأكاديميين المستقلين لن يكونوا مستقلين في عملهم في اللجنة.

وتتصل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه لجنة القانون الدولي بشكل عام بعلاقتها مع الدول الأعضاء، وعلى نحو أكثر تحديداً، في ما يتعلق باختيار المواضيع، ومساهمة الدول أثناء نظر اللجنة في المواضيع، والإجراءات التي تتخذ فيما يتعلق بمنتجات اللجنة النهائية. وقد شهدت العشريون سنة الماضية، في واقع الأمر، عدة حالات أحيط فيها علم بمقترحات من اللجنة، ولكنها أودعت في الأضابير، ولم تتخذ أية إجراءات أخرى بشأنها من بعد. وعلاوة على ذلك، هناك عدد قليل جداً من الحالات التي شاركت فيها الدول بنشاط في المناقشات المتعلقة بالأعمال المستقبلية للجنة، بينما كانت ردود فعلها قليلة كالعادة، وإن لم تكن في جميع الحالات.

وعمّ المناقشة التي دارت في اللجنة السادسة شعور بالتعاون بين لجنة القانون الدولي والدول الأعضاء. وقد ناقشت لجنة القانون الدولي مسألة كيفية تعزيز هذا التعاون مرات كثيرة، في إطار فريقها العامل المعني بأساليب العمل في المقام الأول. ويمثل قرار اللجنة بأن تعقد الجزء الأول من دورتها السبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خطوة تجاه تعزيز المزيد من التعاون بين الهيئتين. وأعرب المتحدث عن الأمل في أن تؤدي تلك الخطوة، إلى زيادة المساهمة في عمل اللجنة وحدوث زيادة مضطردة في استخدام منتجاتها النهائية، بغض النظر عن الهيئة الذي تقدم فيها تلك المنتجات للمستخدم.

ثم انتقل إلى اختيار مواضيع برنامج عمل اللجنة، فأعرب، بصفتة الوظيفية في سلك الحماية، عن إيمانه الراسخ بأن وظيفة القانون هي خدمة الضعفاء، لأن الأقوياء لا يحتاجون إليه. وأضاف أن تلك القاعدة العامة تنطبق على العلاقات في المجالين الوطني

أو الحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء. وسأل عما إذا كانت ضرورة تحقيق توافق في الآراء، فيما يتعلق بالعلاقة بين الهيئتين على الأقل، تعرقل التعاون بينهما أو تجعل من الصعب على لجنة القانون الدولي أن توافق على النظر في كثير من مقترحات اللجنة السادسة، من قبيل التفاوض بشأن وضع اتفاقية تتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، مثلاً.

السيد بلنسيا - أوسينا (رئيس مشارك): تكلم بوصفه ميسراً، فقال إن النقاط التي أثارها السيد تلادي تبدو أكثر اتساقاً في سياق حلقة النقاش الثانية، لأنها تتعلق بالتدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز العلاقة بين اللجنتين.

السيد غفور (رئيس مشارك): قال إن إحدى السمات الفريدة للجنة السادسة هي أنها ظلت تعمل على الدوام بنظام التوافق في الآراء. وأضاف أنه نفسه كان يدافع عن التوافق في الآراء في سياق مداولات اللجنة، لأنه يشكل أساساً متيناً. وقد دارت أيضاً بعض المناقشات في إطار الدورة الثانية والسبعين للجنة السادسة، عن استخدام لجنة القانون الدولي نظام التصويت على مسائل معينة لأول مرة غير مسبقة، وأثيرت تساؤلات وما إذا كان ذلك مفيداً أم لا. وظهرت إغراءات بشأن طرح بعض الأشياء التي تتعلق بمواضيع معينة للتصويت في اللجنة السادسة، لكن اللجنة بذلت قصارى جهدها لتفادي تلك المسألة. ولذلك أعرب السيد غفور عن رأيه بأن تلك المسألة ستظل موضوع تجاذب مستمر، وقال إنه لا يرى إجابة يسيرة على السؤال الذي طرح في ذلك الصدد.

وأضاف أنه يرى أن السؤال الأكبر يتعلق بكيفية تعزيز التواصل بين اللجنتين من أجل معالجة الإجراءات التي تتخذها اللجنة السادسة بشأن المنتجات النهائية للجنة القانون الدولي. وتوفر الدورة السنوية للجنة السادسة منبراً مثل ذلك التواصل، لكنه يحتاج إلى تعزيز. ويتيح ذلك المنبر فرصة سانحة في كل عام، وينبغي الاستفادة منه بشكل كامل. وتضاف إلى ذلك أهمية استكشاف سبل لتعزيز الاتصالات بين ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك وبين أعضاء لجنة القانون الدولي في جنيف. وقال السيد غفور إنه لا يملك أية إجابات سهلة لأعضاء لجنة القانون الدولي في ما يتعلق بإصلاح أساليب عمل اللجنة السادسة، طالما أن تلك الأساليب توظف في نهاية المطاف لبناء توافق في الآراء والتوصل إلى نتائج تصلح لأن تتبناها اللجنة وأنها ستضيف قيمة في نظر الدول الأعضاء.

وفيما يخص المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، ينبغي ألا تفرط اللجنة في التحفظ بشأن إدراجها في برنامج عملها. وأعرب المتحدث عن فخره لأن اللجنة أنجرت أعمالها المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، ولا سيما إدراجها مادة مستقلة في ذلك المشروع المختص بالكرامة الإنسانية، وهي مسألة يندر وجودها في كثير من الوثائق الأخرى؛ برغم ضرورة ذلك.

وانتقل السيد بيترتش إلى مسألة المحاورين في اللجنة، فأشار إلى أن اللجنة هي الهيئة التي تقدم الخدمات والمساعدة إلى الدول في ما يتعلق بالتدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي. وشركاؤها في الحوار هم الدول الأعضاء، عن طريق اللجنة السادسة. وفي ذلك الصدد، كانت جهود اللجنة ناجحة ومثمرة. ولكن، نظراً إلى معارفها التراكمية وما لديها من حكمة وأنواع جديدة من المنتجات، التي يمكن أن تأتي في هيئة استنتاجات أو مبادئ توجيهية أو مبادئ عامة، على سبيل المثال، فقد كان حجم جمهورها بالفعل هو الأكبر من نوعه بكثير، وشمل جميع ألوان الطيف التي يتكون منها أنصار سيادة القانون، ويبدو أنها تمثل المستقبل المشترك للإنسانية.

وأعرب المتحدث في ذلك السياق، عن رغبته في الإشادة بإسهام الأمانة العامة الضخم في أعمال اللجنة، وبدور الحلقة الدراسية المعنية بالقانون الدولي التي تعقد كل عام أثناء دورة اللجنة؛ والتي تتبع أهميتها من واقع أنها من القنوات التي تخاطب اللجنة عبرها عدداً أكبر من الجمهور، وبخاصة الشباب الذين يكرسون اهتمامهم للقانون الدولي.

السيد بلنسيا - أوسينا (رئيس مشارك): تحدث بصفته مديراً للمناقشة، فدعا الحضور إلى طرح الأسئلة على المشاركين في حلقة النقاش.

السيد تلادي (لجنة القانون الدولي): قال إنه نظراً إلى أن البيانات تنحو إلى التركيز فقط على اللجنة، فربما كان من الأفضل أن ينظر المشاركون في إيجاد طرائق تمكن اللجنة السادسة من تحسين أساليب عملها. فعلى سبيل المثال، أشار السيد بيترتش إلى عدد من المسائل شملت أشياء مثل الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في اختيار المواضيع، وهو دور لا تشارك اللجنة فيه بصفة عامة. وهناك أيضاً مسألة الإجراءات التي تتخذ بشأن المنتجات النهائية حال تقديمها إلى الجمعية العامة، بجانب الدور الذي تستطيع اللجنة السادسة أن تؤديه في ذلك الصدد، والعوامل المؤدية إلى حالات التأخير، التي قد تشمل طرائق العمل، وعملية صنع القرار المستخدمة

ولجنة القانون الدولي من أكثر المؤسسات المرموقة احتراماً في مجال القانون الدولي. وأبسط ما يقال إن ذلك يعود إلى العناية الفائقة والمعايير الرفيعة التي تلتزم بها عند اتخاذ قراراتها. وهي تؤدي دوراً يختلف عن أدوار المنظمات غير الحكومية، يمكنها من المشاركة في أنشطة الترويج وتقديم الحجج لتحقيق هدف سياسي. ولجنة القانون الدولي هيئة من هيئات الأمم المتحدة التي أنشأتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد حصلت على ولايتها من الدول الأعضاء التي تنتخب أيضاً أعضاءها. وتنظر المحاكم الوطنية مباشرة في عمل اللجنة، بل وتنظر فيه أيضاً هيئات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدول الأعضاء عندما تعمل على تحديد أحكام القانون الدولي السارية بشأن مسائل معينة. ويتصل ما ذكر بالجزء المتعلق بتدوين القانون الدولي الحالي من ولاية اللجنة. ولا شك في أن ولاية اللجنة تشمل أيضاً تقديم مقترحات مستصوبة للتطوير التدريجي للقانون الدولي إلى الدول لاعتمادها. غير أن اللجنة أثارت التساؤلات بشأن الأساس الذي تقوم عليه شرعيتها في حد ذاتها، بتعليمها الخط الفاصل بين جانبي ولايتها موضوع النقاش. فالدول هي التي تضع القانون الدولي، وليس اللجنة: ومن ثم يجب الحصول على موافقة الدول، عن طريق معاهدة، بشأن أي تغيير ملموس في ذلك القانون.

السيد سابويا (لجنة القانون الدولي): قال إن العالم أخذ في التغير، وإنه يجب على اللجنة أيضاً مواكبة ذلك التغير، برغم سني عمرها السبعين. ويتطلب ذلك منها التكيف بشكل مستمر مع احتياجات الدول والمجتمعات. وعلى غرار توضيح السيد بيتريتش، من الضروري إيجاد توازن بين المواضيع التقليدية والمواضيع المسيرة لاحتياجات العالم المتغيرة حولها.

وقد أدركت اللجنة، خلال سنوات عمرها الزاخرة بالإنتاج، استحالة التمييز بشكل قاطع بين التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي من الناحية العملية. وقد أوضح السيد حمود صعوبة توضيح مواضيع القانون الدولي في ورشة ميكانيكية. كما أن أعضاء اللجنة أنفسهم ليسوا ميكانيكيين ولا مهندسين. والأدوات التي يحتاجونها هي الكياسة، إلى جانب المعارف التقنية وطرائق تقييم الجوانب المختلفة للقانون. وقد كتب أحد أعضاء اللجنة السابقين، ويدعى السيد ماكريه، مقالاً عن هذا الموضوع قال فيه، إن اللجنة إذا هجرت مثل طرائق العمل هذه، واعتمدت ممارسات متصلة وذات طبيعة آلية، فستصبح عاجزة ولن تستطيع الاستمرار في العمل بطريقة إبداعية.

السيد غروسمان غيلوف (لجنة القانون الدولي): قال إنه برغم وجود حالات فعلية يمكن فيها التمييز بين القرارات وتحديد ما إذا كانت من نوع التطوير التدريجي أو التدوين، فإن هذا التمييز لا يسهل على الدوام، لأنه إذا أجري تحليل أكثر دقة فكثيراً ما تنشأ مشاكل مفاهيمية وخلافات بشأن ما إذا كان الحكم يعكس التطوير التدريجي أو التدوين. وليس من غير المعهود في ذلك الصدد أن تترك بعض المسائل عالقة، سواء في الممارسة القانونية أو الممارسة الدبلوماسية. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تتطلع لجنة القانون الدولي إلى بلوغ أقصى درجة ممكنة من الوضوح، لكن هناك حالات كثيرة تتسم بشيء من الغموض في ذلك الصدد، وتتطلب أن تتحلى المحكمة بدرجة من المرونة. ومن أمثلة ذلك أن عدداً كبيراً من الأعضاء أعرب عن قناعته، في مناقشات اللجنة المتعلقة بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية، بأن تلك الشخصية معترف بها في القانون الدولي العرفي، بينما يرى غيرهم خلاف ذلك. ويفضل في هذه الحالات عدم إعطاء صفة رسمية لهذا المفهوم أو ذاك، وترك مجال للمناقشة وتطوير القانون. ولا يقتصر هذا على عمل اللجنة فحسب، بل ينطبق أيضاً على تعليقات الدول. وبدا للمتحدث أن ذلك المبدأ جزء أصيل من المناقشة القانونية بشأن الوزن القانوني للأحكام. ولذلك قال إنه قد اتضح له أن السؤال عما إذا كان الحكم يعرب عن قاعدة من قواعد القانون الدولي ليس سؤالاً ثنائي المرمى. والواقع هو أن كثيراً من الحالات التي عرضت على محكمة العدل الدولية قد عُني بذات المناقشة بشأن ما إذا كان مضمون حكم معين ينتمي إلى القانون الدولي العرفي. ويشير ذلك إلى ضرورة إجراء مزيد من التحليل.

السيدة بورشيل (ألمانيا): قالت إن اثنتين من مهام اللجنة قد نوقشتا في الدورة الأخيرة للجنة السادسة. وترى اللجنة السادسة أنه لا ينبغي أن تسم لجنة القانون الدولي عملها بأنه تدوين للقانون الدولي العرفي المعمول به، بينما لا يوجد قدر كاف من ممارسات الدول لدعم هذه الفرضية. وقالت إنه يجب الفصل الكامل بين الجانبين المختلفين لعمل لجنة القانون الدولي، وأن يكون ذلك الفصل واضحاً بحيث يتجسد في الناتج النهائي لعمل اللجنة. وأضافت أن الأسلوب الذي ينبغي استخدامه في تحديد القانون الدولي القائم كلما قدمت اللجنة أحكاماً جديدة للقانون، هو اقتراح مشروع معاهدة وليس مجرد صياغة مشاريع مواد للاستخدام المباشر في المحاكم الوطنية والجهات الأخرى.

اللجنة، الذي أعد ثلاثة تقارير عن موضوع "حصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية". وما كانت إنجازات مثل هذه لتحقيق اللجنة لو لا الروح المهنية والتفاني اللذين تحلّت بهما الأمانة العامة.

وأضاف أن العلاقة المتبادلة بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة موضوع بالغ الأهمية. وأردف أنه على الرغم من أن اللجنة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فهي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، بينما يوفر التوجيه السياسي الذي تتلقاه من اللجنة السادسة لها الإرشاد في فهم احتياجات الدول وتوقعاتها.

ويعود قدر كبير من نجاحات اللجنة المبكرة إلى أنها حددت لنفسها مستوى رفيعاً من الكفاءة المهنية لبرنامج عملها في الأجل الطويل منذ البداية. وقد أعدت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات عدداً من النصوص التي شكلت الأساس لعدد من الصكوك الدولية الأساسية. وعالجت خلال العقود المبكرة جداً من عمرها، بعضاً من أصعب المسائل الراهنة المطروحة بشأن القانون الدولي، لدرجة أن عدد الصكوك الدولية المعتمدة بالاستناد إلى ذلك العمل انخفض بقدر ملحوظ في السنوات اللاحقة.

وقال إنه لا يرى أن ذلك يعني تراجع الحاجة إلى عملها. وهي تنظر حالياً في عدد من المواضيع الهامة. وقد ازدادت في الوقت الراهن أهمية وضع برنامج عمل طويل الأجل للجنة، ومن الأهمية بمكان القدر الذي ترحب به الدول بهذا الأمر وبما قد ينتج عنه من صياغة صكوك دولية. وأكد أن ذلك المجال على وجه التحديد هو الذي يجب الحفاظ فيه على التوازن بين احتياجات الدول واستقلالية اللجنة.

وقد شهد عام ١٩٩٢ اتخاذ إجراء بهدف إعداد الخطوط العامة والموجزات للمواضيع المحتملة. وتستطيع اللجنة بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من نظامها الأساسي، أن تنظر في مقترحات التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، التي تقدمها الجمعية العامة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة بخلاف الجمعية العامة. وبينما كانت تتلقى في السنوات الأولى عدداً كبيراً من المقترحات والمهام من الجمعية العامة، فقد انخفض هذا العدد كثيراً في الآونة الأخيرة. ومن الواجب أن تُعكس هذه الحالة. وقد يكون من المفيد إجراء مناقشة خاصة بشأن كيفية تحسين الإجراءات المعمول بها لبت في المواضيع المختلفة ومواصلة العمل

ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن اللجنة فريق من الخبراء. ولا شك في أن هؤلاء الخبراء منتخبون من قبل الدول الأعضاء، ولكنهم سيظلون خبراء مستقلين ما داموا أعضاء في اللجنة. وليس القصد من هذا أنه لا يتعين عليهم مراعاة آراء واحتياجات الدول؛ بل على العكس من ذلك، لأن وجود فهم واضح لآراء ووجهات نظر الدول أمر شديد الأهمية. والواقع هو، أن اللجنة كثيراً ما تطلب مزيداً من المعلومات من هذا القبيل. ولكن من الضروري أن تحتفظ باستقلاليتها، وألا يقلقها وجود رأي آلي عن التطوير التدريجي مقابل التدوين، أو تنويه إلى تحديد نوع العملية التي تُعتمد في صنع القرار. وعلى الرغم من أن اللجنة السادسة تعمل على أساس التوافق في الآراء، فإنها تلجأ إلى التصويت الانتقائي في بعض الأحيان، سواء في لجنة الصياغة أو في الجلسات العامة.

حلقة النقاش الثانية: لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة:
تأملات في التفاعل في الماضي والمستقبل

السيد غفور (رئيس مشارك): تكلم بصفتي مدير المناقشة، دعا المشاركين إلى معالجة مسألة هامة لا شك في أنها طافت بأذهان الكثيرين منهم في ذلك الاجتماع، وهو ما يمكن أن تفعله اللجنة السادسة ما يمكن أن تفعله اللجنة ولجنة القانون الدولي بطريقة مختلفة ومحسنة، آخذين في الاعتبار تعاونهما الذي دام سبعين سنة في مقابل التغيير الكبير الذي طرأ منذ ذلك الحين، بما في ذلك المسائل المستجدة والبيئة السياسية والسياسية - الجغرافية الجديدة التي تعملان فيها.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي): عضو حلقة نقاش:

قال إن انتخابه مؤخراً لعضوية لجنة القانون الدولي كان تمييزاً متميزاً له، لكن دعوته الأصلية ليشترك في حلقة النقاش كانت بصفة مستشار قانوني للاتحاد الروسي، وهو يتحدث بهذه الصفة.

وقال إنه على الرغم من أن اللجنة تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، فإن فكرة تدوين القانون الدولي تعود لعدة قرون. وعلى مرور الزمن كان الهدف دائماً هو: إنشاء نظام عالمي أكثر عدلاً ومنع الحروب والنزاعات. وأعرب المتحدث عن رغبته في ذكر أسماء عدد قليل من أبناء بلده الذين ساهموا في عمل لجنة القانون الدولي من بين العدد الكبير من الحقوقيين الدوليين الذين أسهموا في عمل اللجنة في الماضي، على سبيل المثال لا الحصر، وهم: السيد فلاديمير كوريتسكي، السيد غريغوري تونكين، السيد نيكولاوي أوشاكوف وسلفه السيد رومان كولودكين، المقرر الخاص السابق في

وتتعلق مشكلة عملية أخرى بألعاب المقررين الخاصين، الذين يكرسون قدراً كبيراً من الوقت والجهد الذهني لإعداد تقاريرهم. ومنذ عام ٢٠٠٢، حينما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٧٢/٥٦ دون التشاور مع لجنة القانون الدولي، حُدّد أجر أعضاء لجنة القانون الدولي بدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وقد أيد الوفد الروسي منذ البداية جهود اللجنة الرامية إلى إقناع الجمعية العامة بأن تستعرض هذه المسألة، آملاً في أن تؤدي مواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع إلى حل عملي.

فالتدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي عملية مستمرة. وما دامت الجهود البشرية تتوالى في مختلف المجالات ولا يكف الناس عن السعي إلى تحسين العلاقات وتعزيز انسجامها، فلن يكفّ العمل على تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي عن أداء دور بالغ الأهمية في المجتمع الدولي.

السيدة إسكوبار إرنانديز (لجنة القانون الدولي)، (عضو حلقة نقاش): قالت إن العلاقة البناءة والفعالة بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة شرط مسبق لوفاء الجمعية العامة بمهام ولايتها على النحو المناسب، وفق ميثاق الأمم المتحدة، وللشروع في إجراء دراسات وتقديم توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. واتضح بجلاء تباين طبيعة اللجنتين واختلاف وظيفتهما مع استمرار تطور العلاقة بينهما على مر السنين. وبينما تشكّل اللجنة السادسة المنتدى الرئيسي للوفاء بولايات الجمعية العامة، تعتبر لجنة القانون الدولي هيئة فرعية مسؤولة عن وضع الدراسات والمشاريع من المنظورين التقني والقانوني. والسؤال الآن هو عما إذا كان يجري استخدام أنجع الوسائل لتحقيق علاقة بناءة بين الهيئتين.

وأول شيء هنا هو اختيار المواضيع. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي يسمح للدول أن تقترح المواضيع على اللجنة، إلا أن هذا صار نادر الحدوث في الآونة الأخيرة. وبذلك انحصر اختيار المواضيع في يد اللجنة، وتسبب عدم مشاركة الدول في عملية الاختيار على ما يبدو في حدوث عدم اتساق بين المواضيع الأكثر أهمية للدول والمواضيع التي تدرج في برنامج عمل اللجنة. وقاد هذا بدوره إلى عزوف الدول عن الاهتمام بأعمال اللجنة.

ولا شك في أن الطريقة التي تحيل بها لجنة القانون الدولي المعلومات المتعلقة بعملها تشكل عاملاً أساسياً في كفاءة سلاسة التفاعل مع اللجنة السادسة. ويجري ذلك الآن بصفة أساسية من

عليها. وربما يكون إنشاء نظام مشترك بين اللجنتين لإقرار المواضيع والموافقة عليها أحد الخيارات المتاحة.

وكان السيد إيغور لوكاشوك، وهو عضو سابق في اللجنة، قد أبدى ملاحظة فحواها أن اللجنة صارت ضحية لنجاحها المبكر: إذ انتقلت من أعمال التدوين في المسار العام للقانون الدولي إلى معالجة مسائل أكثر تعقيداً لكنها ليست بذات الأهمية. ومع ذلك، يتداعى إلى الذهن كثير من النصوص التي أعدت اللجنة مشاريعها في السنوات الأخيرة، والتي تنسم بأهمية كبيرة في مجالاتها المعاصرة، ومنها ما يتعلق بمسؤولية الدول والمنظمات الدولية عن الأفعال غير المشروعة دولياً، بجانب توفير الحماية لأعضاء السلك الدبلوماسي.

ولجهة أن تلك النصوص لا تزال فعلياً في انتظار إجراء من اللجنة السادسة أو صرف النظر عنها، لا علاقة لذلك بلجنة القانون الدولي، بل باللجنة السادسة، أو بعبارة أخرى، بالدول التي لا تؤيد وضع اتفاقية في مجال معين لسبب أو لآخر. وبرغم ذلك، تستخدم المحاكم بعض نصوص اللجنة التي لم تنل "مباركة" الدول، إذ تراها جزءاً من القانون العرفي؛ بل وتستخدم مقتطفات من نصوص لم تكمل اللجنة صياغتها.

وهناك من يرى أن النصوص التي تعدّها اللجنة ذات مستوى رفيع من الجودة بحيث تُضعف إسهامات الدول من جودتها. وأعرب المتحدث عن اعتراضه على هذا النهج. ومن جهة أخرى، إذا لم تتوصل الدول إلى اتفاق على موضوع معين، فإن ذلك الموضوع لا يعتبر مكتملاً. وقد أثّرت مسألة ما قرره اللجنة السادسة بشأن أسلوب العمل بتوافق الآراء في وقت سابق خلال المناقشة، وهي مسألة ذات أهمية لا شك فيها. وتظل اللجنة السادسة إحدى هيئات محدودة من هيئات الأمم المتحدة التي لم تزال وفيه لمبدأ التوافق في الآراء، الذي يعدّ من مكتسباتها. ولا يستعصي إدراك مدى صعوبة الحصول على إجماع الآراء في اللجنة السادسة إن عجزت لجنة القانون الدولي نفسها عن التوصل إلى توافق في الآراء.

وفيما يتعلق بوثيرة عمل لجنة القانون الدولي، أعرب المتحدث عن تفضيله تسريع الوثيرة تدريجياً في بعض الأحيان. وأضاف أن كثيراً من أنجح مشاريع اللجنة استغرق سنوات ليكتمل. وأضاف أنه ليس في مقدور جميع الحكومات الرد بسرعة على نصوص اللجنة، لكن لا يعني ذلك أن آراءها أقل أهمية. وأردف أن إطالة مناقشة موضوع ما غالباً ما تسمح بجمع مزيد من الآراء وتناولها على النحو الواجب.

ثانياً، إن الوفود في اللجنة السادسة طلبت مراراً أن تجتمع اللجنة في نيويورك. وتدل التجربة الحالية بجلاء، على أن هذا الأمر لا يؤدي إلى زيادة مشاركة المستشارين القانونيين في أعمال اللجنة. ومع ذلك، فإن تنظيم اجتماعات رسمية أثناء الجمعية العامة، بدلاً من الأنشطة الموازية على نحو ما يجري الآن، لمناقشة بعض المواضيع المحددة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي التي وصل العمل فيها مراحل متقدمة، أو أصبحت مثيرة للجدل، قد يساعد في تحسين التعاون بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة.

السيد هورنا (بيرو)، (عضو حلقة نقاش): ذكر أن كلمتي "تعاون" و "حوار" قد وردتا في مواضع كثيرة على لسان متحدثين مختلفين؛ مضيفاً أنهما مفتاح النجاح في العلاقات بين اللجنتين. لكن لا بد من أخذ الفرق بين دور كل من الكيانين في الاعتبار. وقال إن دوراً فنياً قد أسند إلى لجنة القانون الدولي، في حين أن دور الممثلين الحكوميين في اللجنة السادسة هو توفير التوجيه السياسي لعملها؛ موضحاً أن إسهامها في تطوير القانون الدولي يتوقف إلى حد كبير على مدى جودة وفعالية الحوار بينها وبين اللجنة السادسة.

وذكر أن الحديث قد كثر في ذلك اليوم عن عدم الاستجابة لأعمال اللجنة وكيفية تفسير ذلك التصرف؛ نافياً أن يعني ذلك بالضرورة، في رأيه، عدم الاهتمام بعمل اللجنة في أوساط الدول. وأضاف أن الجمعية العامة درجت على أن تتفاعل في كل عام مع نواتج عمل اللجنة، وأن تقدم طلبات محددة للنظر في المواضيع التي تتفق مع أولويات الدول.

وأردف أنه ينبغي على وجه العموم تشجيع ممارسات تقديم طلبات محددة الأهداف. بيد أن اللجنة السادسة كانت تختار أيضاً في بعض الأحيان إنشاء هيئات فرعية، بخلاف لجنة القانون الدولي، كاللجان المخصصة مثلاً. وهناك أيضاً اللجان الدائمة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، والأفرقة العاملة، وأفرقة ما بين الدورات، التي تسعى اللجنة السادسة إلى تكتيف الاتصالات وسط الأعضاء غيرها. وبالمثل خدمت المناسبات الجانبية التي نظمت خلال العام، ولا سيما في فترة انعقاد الجمعية العامة، هدف تعزيز الحوار.

وفيما يتعلق بكيفية التأثير المتبادل بين اللجنتين، قال إن بعض أعضاء لجنة القانون الدولي يعملون أيضاً ممثلين لبلدانهم في اللجنة السادسة. وشملت الإنجازات المشتركة للهيئتين اتفاقيات جنيف

خلال التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة، وغير تقارير المقررين الخاصين والمحاضر الموجزة للمداولات. والمفقود هنا هو وجود وسائل سريعة تمكن اللجنة السادسة من الإحاطة بما تفعله لجنة القانون الدولي. وهناك قصور أيضاً في القنوات المباشرة التي يستطيع المقررون الخاصون عبرها تبليغ اللجنة السادسة بعملهم.

بيد أنه ينبغي أيضاً أن تحصل لجنة القانون الدولي على مساهمات من الدول. وقد شهدت الآونة الأخيرة تقلصاً في تلك المساهمات وعكس الوارد منها قصوراً واضحاً في عدالة التمثيل الجغرافي. وربما عثر على كثير من الإيضاحات لتلك الظاهرة، لكن تأتي على رأسها الصعوبات المادية التي تواجهها دول كثيرة وبخاصة التي تملك كيانات خدمات دولية صغيرة جداً. كما أن العدد المتزايد من الأسئلة التي توجهها اللجنة إلى الدول، ولا سيما في فترة القراءة الأولى لكثير من النصوص، يجعل من الصعب على الدول أن توفر جميع المعلومات الضرورية لتيسير أعمال اللجنة.

وفي السنوات القليلة الماضية، بدأت اللجنة السادسة تنتقد لجنة القانون الدولي على بطئها في إحراز تقدم بشأن مواضيع معينة، إن كانت تتقدم فيها أساساً. وأثار ذلك الانتقاد سؤالاً هاماً، وهو الكيفية التي تستطيع بها اللجنتان إقامة آليات تفاعل عاملة. ولذلك أبدت المتحدثة رغبتها في أن تقترح طرائق تزيد من سرعة وجدية انسياب المعلومات بين اللجنتين، وتيسر إجراء حوار أكثر حيوية وقابلية للتطبيق.

وفي مقدمتها إمكانية تهيئة ساحة للتعاون في الفضاء الإلكتروني على الموقع الشبكي للجنة. وقد أدخلت على الموقع الشبكي تحسينات كبيرة في السنوات الأخيرة، لكن هيكله ظل دون تغيير في هيئة مصدر للمعلومات وليس منبراً للحوار. ورهنًا بالموارد المالية، التي تتحكم فيها الدول، لا يوجد ما يمنع تخصيص حيز في الموقع الشبكي وقصر الدخول إليه على الدول الأعضاء وأعضاء لجنة القانون الدولي وموظفي الأمانة العامة. ويكون الغرض منه هو توفير المعلومات بصورة مباشرة ومرنة عن ردود الفعل على عمل لجنة القانون الدولي، والحفاظ على سرعة الاتصال بينها وبين الدول على مدار العام، وليس فقط خلال دورات الجمعية العامة. ويمكن أيضاً تيسير مشاركة الدول التي لا تملك القدرة على تقديم تعليقاتها بشكل رسمي، بينما تستطيع تزويد اللجنة بالمعلومات في هيئة لا تلتزم بالرميات.

للقانون الدولي، بينما تتعايش في ذات الوقت مع المنتديات والمحافل المتخصصة، وتهيئ لنفسها مجالات عمل أكثر تخصصاً. وأعرب عن أمله في أن يرتفع عدد النساء بين أعضائها. وأضاف أنه يتعين عليها أن تواصل تنقيح أساليب عملها، بما في ذلك استعراض تواتر اجتماعاتها وإجراءاتها بشأن اتخاذ القرارات. وينبغي أن يصبح تعدد اللغات فيها حقيقة واقعة، وأن تعمل بجميع اللغات الرسمية الست في جميع مراحل تطوير منتجاتها. وينبغي أن تواصل العمل على برنامج عملها طويل الأجل وتحرص على تضمينه مواضيع متسقة مع احتياجات الدول الأعضاء.

وفي الختام، قال إن اللجنة ستحتفظ بموقعها المركزي في وسط الجهود الرامية إلى تحقيق نظام عالمي يقوم على الاحترام الصارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ما دام المجتمع الدولي يواصل تطوره، وعلى الرغم من التهديدات التي تواجه التعددية، وازدياد تعقيد للقانون.

السيد حسونة (لجنة القانون الدولي)، (عضو حلقة نقاش):

قال، بوصفه مندوباً سابقاً إلى اللجنة السادسة وعضواً حالياً في لجنة القانون الدولي، إنه يهتم بوجه خاص بموضوع التفاعل بين الهيئتين، مشيراً إلى أن علاقة لجنة القانون الدولي مع اللجنة السادسة تصب في صميم عملها. وما نجاح لجنة القانون الدولي في التأثير بشكل ملحوظ على دوائر القانون الدولي إلا انعكاساً لعلاقتها الفريدة مع اللجنة السادسة، وسمتها التفاعلية والاستباقية، وكونها قائمة على جذور راسخة على الدوام ومستندة إلى التفاعل والتواصل.

وقال السيد حسونة إنه بالإضافة إلى البيان الذي تقدمه لجنة القانون الدولي إلى اللجنة السادسة متضمناً تقريرها السنوي في كل عام، جرى حوار تفاعلي بين المقررين الخاصين والأعضاء المهتمين في اللجنة السادسة أثناء دورة الجمعية العامة. وقُدمت في أوقات أخرى من العام، إحاطات غير رسمية من جانب أعضاء لجنة القانون الدولي. وتتضمن مقاصد انعقاد الجلسة الحالية للجنة في نيويورك تشجيع المزيد من التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين أعضاء اللجنتين. وأعرب المتحدث عن اعتقاده بأنها تجربة ناجحة وقد تسفر عن عقد اجتماعات إضافية في نيويورك، مرة واحدة على الأقل في كل خمس سنوات. وقد أتاح انعقاد الجلسة الحالية في نيويورك لأعضاء اللجنة الفرصة لشرح آرائهم بشأن مختلف المواضيع في كثير من المناسبات الجانبية التي كانت تعقد بشكل يومي تقريباً. وتضمنت

لقانون البحار لسنة ١٩٥٨، التي تضمنت أحكاماً بشأن الحدود البحرية، أدرجت فيما بعد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وهناك أيضاً حالات تفاعل أقل نجاحاً. فعلى سبيل المثال، أنجزت اللجنة اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية في عام ١٩٩٠، لكن الجمعية العامة لم تعتمد إلا في سنة ٢٠٠٤: أي بعد انقضاء ١٤ عاماً من "الوقت الضائع" في العلاقات بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. ومن المشاكل الأخرى التي تسم هذه العلاقة، ميل اللجنة السادسة إلى أن تحيط علماً فقط بمنتجات لجنة القانون الدولي، دون اتخاذ أية إجراءات مجدية. وعلى غرار ما ذكر سابقاً، فقد انقضت ١٤ عاماً دون أن يعتمد في مؤتمر حكومي دولي أي نص من النصوص التي أنجزتها لجنة القانون الدولي. ومن المؤمل أن يتغير هذا الوضع، وقد بدت مؤخراً علامات تشير إلى احتمال حدوث ذلك. ويشمل خطر آخر في أن اللجنة السادسة تكفي بأن تعكس ما يدور في لجنة القانون الدولي، في حين أنه يفترض أن تكون مناقشتها ذات طبيعة سياسية لا قانونية.

وهناك عدة تدابير عملية يمكن اتخاذها لتحسين العلاقات بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. إذ لا يفترض أن تؤيد اللجنة السادسة فحسب المواضيع التي تنظر فيها لجنة القانون الدولي، بل يجب عليها أيضاً أن تقترح مواضيع بنفسها. ومن واجب اللجنة السادسة أن تحدد اختصاصات لجنة القانون الدولي بمزيد من الوضوح: وتستطيع لجنة القانون الدولي تحقيق نتائج بطريقة أسرع نسبياً إن وجدت التوجيه المناسب. ويمكن التفكير في عقد اجتماع غير رسمي بين رئيسي لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة في بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة، مع التركيز على المجالات التي تحتاج إلى أن تتخذ فيها اللجنة السادسة إجراءات. وينبغي تكثيف الحوار غير الرسمي، ليس فقط بين الدول في اللجنتين، بل ومع ممثلي الأوساط الأكاديمية أيضاً. ويمكن اتخاذ قرار بأن تعقد لجنة القانون الدولي جزءاً من دورتها في نيويورك مرة في كل خمس سنوات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمادة ١٢ من نظامها الأساسي. وأخيراً، ينبغي أن تدمج في تعليقات وملاحظات الدول التي تدلي بها في اللجنة السادسة بشأن عمل لجنة القانون الدولي، مساهمات من الوزارات الحكومية المختصة مثل وزارات العدل أو البيئة.

وأعرب السيد هورنا، من خلال رؤيته المستقبلية، عن رغبته في أن يرى لجنة القانون الدولي وهي تحافظ على رؤيتها العالمية الراهنة

ويعود اهتمام لجنة القانون الدولي المتزايد بممارسة وضع المبادئ والمبادئ التوجيهية والاستنتاجات وإعداد تقارير الأفرقة الدراسية، عوضاً عن إعداد مشاريع المواد من أجل وضع المعاهدات أو الاتفاقيات، إلى ردة فعل اللجنة على تراجع دعم الدول في مجال وضع تعهدات ملزمة بموجب معاهدات. ويبدو أن هناك فجوة بين توقعات لجنة القانون الدولي وتطلعات الدول. وبرغم تحقق بعض أنجح مشاريع لجنة القانون الدولي، بما في ذلك المواد المتعلقة بمسؤولية الدول والمواد المتعلقة بإبعاد الأجانب، لا تزال اللجنة السادسة مستمرة في تأجيل النظر في بعض الصيغ النهائية. وعلى الرغم من أن اللجنة السادسة لا توضح قراراتها بشأن الشكل النهائي لنواتج لجنة القانون الدولي، فقد أشارت في بعض حالات إلى تردد الدول بشأن جوانب معينة وطلب مزيد من التعليقات من الحكومات، مثل ما فعلت بشأن موضوعي منع طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود والحماية الدبلوماسية. ولا بد من تحسين التواصل بين اللجنتين في مثل تلك الحالات. وتمثل أحد المقترحات التي تهدف إلى منع توقف منتجات لجنة القانون الدولي لدى اللجنة السادسة، في أن تطرح الدول أفضلياتها بشأن المنتجات النهائية للموضوعات ضمن التعليقات التي تقدمها على امتداد عمليات المداولات. وهناك فكرة أخرى وهي أن تقدم الجمعية العامة واللجنة السادسة توصيات بشأن مواضيع التدوين إلى لجنة القانون الدولي، مما يكفل حصول تلك المواضيع على الدعم السياسي اللازم. وقد استخدم ذلك الإجراء بنجاح في ما يتعلق باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتعتمد لجنة القانون الدولي على الدوام، عند تحليلها المواضيع المدرجة في جدول أعمالها، إلى النظر في آراء الدول التي تعرب عنها في تعليقاتها الكتابية وبياناتها التي تدلي بها في اللجنة السادسة. ومع ذلك، فإن عدد الدول التي تقدم تعليقات كتابية يظل محدوداً باستمرار؛ وهناك نقص بوجه خاص في طرح منظورات الدول الأفريقية والآسيوية. وسيتعين التصدي لتلك المشكلة إذا أعربت جميع مناطق العالم عن آرائها في صياغة القانون الدولي. ويمكن الحل في تشجيع مشاركة البلدان من خلال الإجراءات الإقليمية وإجراءات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تستطيع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية أداء دور هام من خلال تشجيع الأعضاء على تقديم آرائهم بشأن المواضيع المختلفة المدرجة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي.

الجلسة مناقشة مفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في تعزيز القانون الدولي، حيث جرى تكدير مجلس الأمن بإنجازات اللجنة.

وقال المتحدث إن لجنة القانون الدولي تتمتع بالاستقلال الذاتي في علاقتها مع اللجنة السادسة بصفة عامة، وقد أقرت الجمعية العامة أنه لا ينبغي إخضاع تلك العلاقة لتوجيهات تفصيلية من أي جانب. وتعتمد لجنة القانون الدولي على اللجنة السادسة والجمعية العامة في تلقي الإرشادات والمعلومات التي يمكن أن يقدمها كل منهما في مجال جهودها الرامية إلى تعزيز وضوح القانون الدولي وتيسير الاحتكام إليه. ويختلف نمجا اللجنتين تجاه القانون الدولي، ويتمثل أحد أسباب ذلك الاختلاف في تشكيل الهيكل التنظيمي لكل هيئة منهما. فقد شكّلت لجنة القانون الدولي من خبراء مستقلين يحرصون على تفادي السياسة في مناقشاتهم. وعلى الرغم من أنهم يعملون عادة على أساس التوافق في الآراء، فإنهم يلجأون إلى التصويت أحياناً بشأن المسائل المثيرة للخلافات الحادة. وتشجع استقلاليتهم سمات الحياد والموضوعية فيهم، على الرغم من إمكانية تأثرهم بما لديهم من معلومات أساسية قانونية وخبرة وطنية. ومن جهتها تتكون اللجنة السادسة من ممثلين للحكومات، يحملون معهم إلى المناقشات خلفية سياسية ونظرة مستقبلية، ويروجون لمصالح حكوماتهم. وما يؤسف له هو أن عملية انتخاب أعضاء اللجنة في حد ذاتها تتأثر بالاعتبارات السياسية، ولا تقتصر على مؤهلات المرشحين.

ولا شك في أن كلا المنظورين، الموضوعي لأعضاء اللجنة والذاتي لممثلي الحكومات، لا مندوحة من تلازمهما بغية كفالة تأثير النطاق الكامل للممارسة الدولية على أنشطة التدوين والتأكد من أهمية ذلك وضرورته للدول. ومن شأن عدم تعاون الهيئتين أن يضر بعمل لجنة القانون الدولي ويعرضه لمخاطر أن تطغى عليه النزعة الأكاديمية وتذهب بأهميته، بينما تتعرض اللجنة السادسة إلى مخاطر فقدان الخبرة المتعلقة بأهم مسائل القانون الدولي.

وأوضح المتحدث أن أحد السبل التي تسعى من خلالها لجنة القانون الدولي إلى تعزيز علاقتها مع اللجنة السادسة، هو استمرار استعراض أساليب عملها من قبل الفريق العامل الذي يتولى هو رئاسته. وقال إن الخبرة المكتسبة من التفاعل الراهن مع اللجنة السادسة، سيثري دون شك مناقشات الفريق العامل المنتظرة في النصف الثاني من دورة اللجنة. غير أنه أعرب عن الأمل في أن تجرّي اللجنة السادسة استعراضاً مماثلاً لأساليب عملها من أجل تعزيز مشاركتها في العمل مع لجنة القانون الدولي.

مدون، موضوع يستحق دراسة متعمقة. ويشمل إطار منظومة الأمم المتحدة عدداً كبيراً من المؤسسات والآليات التي تشارك في العمليات التشريعية الدولية. وإن لم يُدعم عمل اللجنة بطريقة فعالة، فإن ميزتها التي انفردت بها في ميدان الأعمال التشريعية الدولية التقليدية سيضار. وقال إن لديه عدة مقترحات بالاستناد إلى ما ذكر.

تستطيع لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة سوياً تحديد أولويات المجتمع الدولي في مجال القانون الدولي، ومن ثم إرشاد لجنة القانون الدولي في عملها بحيث تتعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الدولي. وعليهما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام لضرورة المواضيع المتخصصة للقانون الدولي. ويتعين على اللجنة السادسة أن تقدم إلى لجنة القانون الدولي المزيد من الإرشاد والردود، وأن تتحلى بمزيد من الروح الاستباقية في ما يتعلق بأعمال القانون الدولي. ويتعين عليها أيضاً أن تستكشف إمكانية صياغة اتفاقيات دولية بالاستناد إلى مشاريع المواد التي وضعتها لجنة القانون الدولي أو إلى بعض نواتج عملها الجاهز للتدوين. وينبغي تعزيز التنسيق بين المؤسسات والآليات المشاركة في العمليات التشريعية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، وينبغي كذلك خفض تجزؤ القانون الدولي وتعددية أفرعه. وأخيراً، ينبغي تشجيع التوسع في نطاق نشر نواتج عمل لجنة القانون الدولي.

السيد غفور (رئيس مشارك): تحدث بصفتة منسق المناقشة، وملخص فحواها، فوصفها بالغنى وكثرة التفاصيل مؤكداً أنها ستثير المزيد من التفكير. وشكر أعضاء أفرقة النقاش على ملاحظاتهم ومقترحاتهم العديدة التي قدمت بشأن كيفية تحسين العلاقة بين اللجنتين. وأضاف أن رأيه الشخصي بشأن هذا الموضوع يتلخص في ضرورة تعزيز الشراكة بين هاتين المؤسستين لأنها بالغة الأهمية لنجاح كل منهما. ويتعين على طرفي الشراكة التفكير في ما يمكن تحسينه، نظراً إلى أن السياق الكامل لتعدد الأطراف أصبح في حال تغير الآن، وأن الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لنظم متعددة الأطراف تستند إلى قواعد محددة. وقد ازدادت أهمية اللجنة بعد سبعين سنة من تشكيلها، لا العكس. وبالمثل، فإن عمل اللجنة السادسة قد أصبح أكثر أهمية، وليس العكس. وقال إنه غير متشائم بشأن دور كل من الهيئتين في المستقبل، لكن يجب عليهما اغتنام الفرصة والتكيف مع البيئة الحالية.

وهناك حاجة إلى الاحترام المتبادل بين اللجنتين. ومن الواضح أن لجنة القانون الدولي هيئة مستقلة، وتستطيع، بل ينبغي أن تكون لها أساليب عمل خاصة بها. لكن من المهم بنفس القدر

وثقل حُجج في بعض الأحيان بأن لجنة القانون الدولي قد أنجزت القسم الأعظم من عملها وأنها تواجه الآن أزمة هوية في زمن يسوده تجزؤ القانون الدولي. ومن المسلم به عموماً أن لجنة القانون الدولي قد لا تكون هي المؤسسة الملائمة لمعالجة المجالات التقنية الناشئة في مجال القانون الدولي. والواقع هو إن انتشار الهيئات المتخصصة من أجل تدوين بعض مجالات القانون الدولي، مثل الفضاء الخارجي والعلاقات الاقتصادية، قد قلص نطاق عمل اللجنة. ويرى المتحدث أنه ينبغي أن تواصل اللجنة استكشاف المجالات المتخصصة للقانون الدولي، بالتعاون مع العلماء والخبراء في الميادين ذات الصلة، ومع المؤسسات الدولية المتخصصة، على غرار ما بدا في الجلسة غير الرسمية التي عقدتها لجنة القانون الدولي مع العلماء في هيئة حوار نظمه المقرر الخاص المعني بموضوع "حماية الغلاف الجوي"، في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، والتي أوضح العلماء فيها للجنة القانون الدولي بعض المدلولات العلمية الدقيقة المتصلة بقانون حماية الغلاف الجوي.

وعلى الرغم من أن مستقبل لجنة القانون الدولي قد وُصف بأنه غير مؤكد من قبل بعض المعلقين، فإن ما تملكه اللجنة من معارف مؤسسية، بالإضافة إلى شراكتها مع اللجنة السادسة، تجعلها في وضع فريد يمكنها من الاستمرار في تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجياً. وقد أدت اللجنة في واقع الأمر دوراً أكبر مما يوصف، وتولت مسؤوليات ذات أهمية كبرى حينما أخفقت الدول في الاتفاق بشأن موضوع تطوير القانون الدولي. وقد دأبت دائماً على التكيف مع احتياجات المجتمع الدولي. أما الآن، وقد جازفت بدخول مجالات غير مستقرة للقانون الدولي، على غرار ما كانت عليه المواضيع القانونية قبل سبعين سنة، فيجب عليها أن تحرص على تجويد كيفية أداء مهام ولايتها والاستجابة لاحتياجات جميع الدول.

السيد لي يونغشينغ (الصين): توجه بالتهنئة الحارة إلى لجنة القانون الدولي بمناسبة دورتها السبعين؛ قائلاً إنها قدمت مساهمات هامة على مدى السنوات السبعين الماضية، في مجالي التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي. وأعرب عن سروره لملاحظة أن أول امرأتين انتخبتا لعضوية اللجنة كانتا من الصين والبرتغال.

وكان هدف اللجنة الرئيسي هو العمل مع الدول على صياغة القانون الدولي المدون، بغرض تعزيز الاطمئنان إلى القانون الدولي والامتنال إليه على الصعيد العالمي. وقال المتحدث إن طريقة التكيف مع الحالة الدولية الراهنة وتعزيز تحويل نواتج اللجنة إلى قانون

تفادي العزلة أو الافتقار إلى الاتصال بين الهيئتين. وأعرب عن أهمية نواتج أعمال لجنة القانون الدولي، قائلاً إنها ليست الكل في الكل برغم ذلك. ومن المهم بنفس القدر مراعاة عملية التواصل والتوعية وبناء المعارف في أوساط الوفود، وبخاصة التي تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية.

ملاحظات ختامية

السيد غفور (رئيس مشارك): قدم الشكر بصفة خاصة إلى رئيس اللجنة على الانضمام إليه في المناقشات التفاعلية، قائلاً إنه يظل متفائلاً بأن الشراكة بين اللجنتين يمكن أن تحقق فوائد جمّة للأمم المتحدة والنظام التعددي القائم على الأنظمة والقانون الدولي.

السيد بلنسيا - أوسبينا (رئيس مشارك): قال إنه لا يزال يرغب في الإعراب عن تقديره لزميله الميسر وأعضاء حلقات النقاش والمشاركين الآخرين، وتسليط الضوء على أهمية الكثير من النقاط ذات الصلة التي أثّرت، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى إثراء الحوار بين اللجنتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.